



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الثانية - السنة الأولى - الدورة الربيعية 2004م - العدد: 01

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الأربعاء 11 محرم 1425هـ
الموافق 03 مارس 2004م

فهرس

محضر الجلسة العلنية الأولى: ص 03

■ إفتتاح دورة الربيع العادية لسنة 2004م .

■ المصادقة على تقرير لجنة إثبات عضوية أربعة أعضاء جدد.

محضر الجلسة العلنية الأولى
المنعقدة يوم الأربعاء 11 محرم 1425هـ
الموافق 03 مارس 2004م

باسمكم جميعاً أود الترحيب بكافة الضيوف الذين يشاركوننا اليوم المناسبة.

زميلاتي، زملائي،

ها هي عائلة مجلس الأمة بعد إتمام عملية التجديد النصفي فيها تلتقي اليوم وقد التّم شملها؛ فهنيئاً لكافة أعضاء مجلس الأمة الجدد ومرحباً بالجميع تحت قبة هذه الهيئة الرفيعة المكانة، في موعد انطلاق أشغال هذه الدورة وبداية العهدة.

أيتها السيدات، أيها السادة،

يتم افتتاح دورة الربيع العادية لهذه السنة في ظل أجواء خاصة يعرف الجميع أهميتها ويدرك أبعادها.

خصوصية دورة هذه السنة تكمن في كون عدد من الزملاء سوف يتعاطون لأول مرة مع الحياة البرلمانية وبشوق يشجعون في ممارسة مسؤوليتهم الدستورية الجديدة ويضطلعون بدورهم التمثيلي.

ولئن كنت مثلكم أدرك أن السيدات والسادة الأعضاء الجدد قد يحتاجون إلى بعض الوقت للتكيف مع واقعهم الجديد، فإنني واثق من أنهم سرعان ما يتعودون على أجواء محيطهم الجديد ويستوعبون مهمتهم السامية هذه، يسرّ المهمة يجد مبرراته في توفر القوانين أولاً ورصيد التجربة المكتسبة ثانياً. إن التذكير بهذه الحقيقة يُعطيني الفرصة لكي أعبر من هذا المكان - مرة أخرى - عن كامل تقدير الهيئة لجهود واجتهادات كافة الزملاء (الذين انتهت عهدتهم البرلمانية) وتركوا بصماتهم واضحة في سجل التجربة الهامة التي حققتها الهيئة خلال الفترة.

زميلاتي، زملائي،

إن الهيئة التي أصبحت تضمنا جميعاً ليعتز أعضاؤها اليوم بهذه الإضافة البشرية النوعية ولا يساورهم أدنى شك في كون الهيئة - بعد إكمال عددها - جاهزة اليوم لمواصلة المسيرة التي من سنوات ست بدأت، ولكنهم بالوقت ذاته

الرئاسة: السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة.

المدعوون: السيدات والسادة:

- رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- رئيس الحكومة وطاقمه الحكومي؛
- أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني.

افتتحت الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة والعشرين مساءً.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، الجلسة مفتوحة.

مراسيم الإفتتاح:

- تلاوة سورة الفاتحة.
- عزف النشيد الوطني.

السيد الرئيس: طبقاً لأحكام المادة 118 من الدستور والمادة 05 من القانون العضوي الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، أعلن رسمياً عن افتتاح الدورة الربيعية العادية لمجلس الأمة لسنة 2004.

تقتضي منا هذه المناسبة إلقاء كلمة، فاسمحوا لي أن أتلو على مسامعكم مضمون هذه الكلمة.

- السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني؛
- السيد رئيس الحكومة؛
- السيدات والسادة أعضاء الحكومة؛
- السادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني؛
- السيدات والسادة الضيوف؛
- زميلاتي، زملائي؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يدركون دقة المهمة وحساسية الظرف ، وكبير حجم التحديات والرهانات التي تواجه البلاد وتواجه الهيئة البرلمانية وهي في بداية مسيرتها.

إن هذا الإدراك لحقيقة الواقع الذي يخيم بظلاله على الهيئة هو الذي يحتم علينا جميعاً ضرورة التعاطي مع هذا الواقع بالواقعية المطلوبة والرصانة المعتادة، فالوجود السياسي المتنوع الأشكال والانتماء الحزبي المتعدد القناعات هو حقيقة تؤكد رسوخها ضمن الهيئة خاصة وأن هذا التنوع قد تعزز هذه المرة بألوان جديدة، جاءت مرآة عاكسة لواقع مجتمعنا اليوم.

وإذا كنا نسلم بهذا الواقع فإن ذلك يجب ألا يكون مصدر خوف أو قلق على العمل المستقبلي ضمن الهيئة ولا يمكن اعتباره عائقاً يؤثر على العمل المشترك الذي اعتمده من قبل ونسعى إلى تعزيزه وتيرته بل بالعكس فإن هذا الواقع يعد في حقيقة الأمر مصدر ثراء وغنى للهيئة البرلمانية بشكل خاص، وللتوجه الديمقراطي بشكل عام.

وإذا كنا ندرك أبعاد ومرامي هذه الخصوصيات التي أصبحت تطبع هيئتنا، فإن هذه الخصوصية أكدت لنا مرة أخرى أننا وباعتزاز أصبحنا ننتمي لنفس الهيئة ونؤدي الدور نفسه.

ولئن اختلفت رؤانا حول الكيفية والأسلوب الذي به نعالج القضايا فإن ذلك لا يحول دون تقاسمنا حب نفس الوطن ويجعل مشاعرنا تتفانى في الدفاع عن هذه الأمة وعن مصالحها ومصالح شعبها بنفس الغيرة. إن تعدد القناعات واختلاف المواقف لا يحولان دون استماع الواحد منا الآخر والاستفادة منه والقبول بالخير والمفيد من الآراء التي تأتي منه.

وإذا كنا في التعاطي والتعامل مع بعضنا نعتمد سنة الحوار الذي قد يكون تناقضياً (في بعض الأحيان) فإن الدستور يبقى في النهاية المرجع الذي إليه كلنا نحتكم.

إن حق الاختلاف والمعارضة هو حق يكرسه الدستور ولكن مبدأ قبول الأقلية برأي الأغلبية هو أيضاً مبدأ تعتمده قواعد الممارسة الديمقراطية ويكرسه القانون.

زميلاتي ، زملائي ،

إننا في مجلس الأمة نسعى دائماً لأن نكون عائلة برلمانية واحدة تعمل بأساليب الحوار والتشاور لتقديم المقترحات وإيجاد الحلول للمشاكل المطروحة والقضايا الواجبة العلاج.

وفي هذا المجال لا يساورني أدنى شك من أننا سوف نجسد ونقوي مبادئ الحوار والتشاور الذي اعتمدهنا فيما بيننا وفيما بيننا وبين الغير.

هذا النهج اعتمدهنا في العهدة السابقة وأعتقد، زميلاتي، زملائي، أنكم تتفقون وإيائي على ضرورة مواصلة النهج ذاته في عملنا المستقبلي.

من خلال ترقية أساليب الحوار وتكثيف أشكال التعاون والتكامل فيما بيننا أولاً وفيما بيننا وما بين مجلسي السلطة التشريعية ثانياً، وفيما بينهما وبين الحكومة ثالثاً.

وفيما يخص الحوار - ودون مجاملة - يتوجب تكرار المطالبة بضرورة ترسيخ أسسه وتطوير قواعده إلى مستوى التنسيق والتشاور ما بين كافة مؤسسات الجمهورية لأن أسلوب التعامل هذا تقتضيه أيضاً طبيعة المهمة المناطة بنا ويستوجب واجب تطوير وترقية الدور التشريعي والبرلماني لغرفتي البرلمان، وهو بالوقت ذاته يعطي البعد الحضاري لتعامل مؤسسات الجمهورية.

زميلاتي ، زملائي ،

لا يساورني أدنى شك في كونكم تدركون مثلي أن العمل البرلماني هو مسؤولية وطنية سامية، لها خصوصيتها وأهدافها وطريقة عملها وهو في ذلك يتميز عن العمل التنفيذي الحكومي والإداري والقضائي.

التباين هذا يجد مبرره في منطق تنظيم الدولة الحديثة التي ينظم الدستور قواعد عملها من خلال اعتماد مبدأ التوازن المؤسساتي الذي يرمي إلى إعطاء المصادقية لأعمال مؤسسات الدولة ويحقق استقرارها ويضمن استمرارية عملها.

زميلاتي، زملائي،

تدركون جميعاً أنه تم اختيارنا لتأدية مهمة حددها الدستور ودقق إطارها القانون وهي تتمثل

والبعض منا يمارس دوره البرلماني لأول مرة التذكير ببعض قواعد العمل ضمن الهيئة. وهذا ما سعيت إلى القيام به في الدقائق القليلة الماضية وإن كان للحديث بقية. أيتها السيدات ، أيها السادة، نباشر دورة الربيع هذه السنة، في ظروف استثنائية نعيش خلالها حدثاً يدرك الجميع أهميته البالغة ويتأثر به ولا شك مجرى أشغالنا وبرنامج عملنا مستقبلاً.

لأن أعضاء مجلس الأمة (أمام أهمية الحدث) لا يمكنهم البقاء على هامش ما يجري في الساحة الوطنية في هذه المناسبة. ومن دون أن تكون لي نية إعطاء الدروس لأي كان، بودي، زملائي، زميلاتي، أن أدعو من أعلى هذه المنصة الجميع للتحلي بروح المسؤولية التي يقتضيها الواجب وتتطلبها المناسبة.

كما يتوجب على كل واحد منا ، مع وفائه لآرائه ، وقناعاته، ومع تمسكه بالدفاع عن البرنامج الذي يؤمن به أن يضع نصب أعينه ، على الدوام مصلحة الوطن قبل أي اعتبار آخر وأن نعمل على ترقية النقاش والحوار السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي أثناء هذه الفترة - وبعدها أيضا - إلى أعلى المستويات الممكنة وأيا كان المترشح الذي يسانده الواحد منا (وهم كلهم أهل للتقدير) نقول له (بروح الأخوة) إن مصلحة البلد العليا ، تقتضي (أن يعم الجميع وأن يرتقي كل مترشح أو داعم إلى مستوى المنافسة المتحضرة التي ترفع من شأن المتنافسين وتسمو بمكانة البلاد وترقي الأداء الديمقراطي في الجزائر. إننا نعلم أن الحملة الانتخابية هي دائماً مناسبة لفتح النقاشات بين البرامج ، ونعلم أيضاً أن هذه الحملة قد تكون حادة ، وخالية من المجاملات (وهذا ليس بالأمر المستغرب) ولكن ما ندعو له هو أن تعتمد الأطراف المشاركة في هذا النقاش الانتقادات المستندة إلى الحجة الموضوعية والدليل المؤكد، إذ بهما فقط تتوفر للانتخابات شروط المصادقية التي تؤمن للمواطن الجزائري حرية

خاصة في تزويد البلاد بالقوانين الكفيلة بتنظيم المجتمع ومعالجة قضايا المواطن واستدراك الفراغات المسجلة في النصوص القانونية؛ والقيام بالمبادرات التي تمكن مجتمعنا من بلوغ المستقبل الواعد الذي يتطلع له شعبنا ، مستقبل يوفر له النماء والأمن والاستقرار، ويعزز المكاسب التي حققها في مجال بناء الدولة الديمقراطية الحديثة المتفتحة على العصر وغير المتكررة لأصالتها وخصوصياتها الثقافية.

مهمتنا، زميلاتي، زملائي، ترمي من بين ما ترمي إليه تشجيع المبادرات الرامية إلى مراقبة أعمال الحكومة وتحفيز هذه الأخيرة على التكفل بقضايا المواطن الأساسية ودعوتها للعمل وترشيد سياستها في مجالات الإدارة والاقتصاد،... إلخ.

مهمتنا ترمي من بين ما ترمي إليه ترسيخ وتعزيز الممارسة الديمقراطية والدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون.

ومن المنطلق ذاته فإن المسؤولية المناطة بنا تحتم علينا العمل على صيانة مؤسسات البلاد من كافة محاولات الانزلاق المؤثرة على الممارسة الديمقراطية والمتجاوزة أحكام الدستور.

زميلاتي، زملائي، إننا نريد لهيئتنا أن تلعب دورها كاملاً وفي هذا المجال وفي غيره من المجالات التي يأتي عليها الدستور وقوانين الجمهورية، وفي هذا المجال يجب ألا نبحت عن المبررات التي تقزم الدور وتحصر المهمة البرلمانية.

إن في القوانين السارية المفعول عندنا ما يفتح الآفاق الواسعة لأعضاء المجلس وللمجلس للتحرك وفي أكثر من مجال وما على هيئتنا إلا استغلال هذه المجالات وتحديد نطاقها مكاناً وزماناً بالتشاور مع الهيئات المعنية.

إن هيئتنا بالقوانين الناظمة لها وبالتركيبة البشرية المعززة المكونة لها لها قدرة على أن تلعب دوراً محورياً في كل مجالات بناء الدولة وترقية المجتمع.

زميلاتي، زملائي، لقد كان لزاماً علي ونحن في بداية عهدتنا

فهل من صالحنا أن يتولى قيادتنا رئيس مهان ،
نال منه القذف والتجريح الكثير؟
هل مثل هذا السلوك يفيد الجزائر ومسؤوليها
وشعبها؟

وإذا كان الأمر كذلك فالواجب إذن يحتم على كل
واحد من موقع المسؤولية التي هو فيها أن يبذل
قصارى جهده حتى لا تنحرف الحملة المقبلة عن
مقاصدها وتبعد عن بلادنا حظوظها في تحقيق
وإنجاح المصالحة الوطنية.

تأكيداً لكل ما سبق نرى أنه يتوجب على الجميع
العمل للحفاظ على شرف وهيبة كل مترشح لهذا
الموقع الدستوري المتميز والرفيع المستوى لأن هذا
المترشح أو ذلك قد يختاره المواطنون والمواطنات
رئيساً للأمة.

سيداتي، سادتي،

ندرك جميعاً أن عالمنا أصبح اليوم لا يرحم
البلدان الضعيفة ولا الرؤساء الذين نال منهم القذف
والتعريض ما نال، لذا أملي، زملائي، زميلاتي، كبير
في أن يعمل الجميع من أجل أن يكون حدث
الانتخابات المقبلة نقطة انطلاق ومحطة تحول في
الاتجاه الذي يتطلع إليه كل واحد منا في الحرية
والتقدم والممارسة الديمقراطية.

قناعتي، أيتها الزميلات، أيها الزملاء، أن بلادنا
لم تكن في يوم من الأيام أقرب إلى المصالحة
الوطنية مما هي عليه اليوم خاصة وأنها خلال
السنوات الأخيرة قد حققت دفعا نوعياً في مجال
الانتعاش الاقتصادي، وطفرة تنموية حقيقية
وضعت الجزائر على طريق التنمية الحقة والاستقرار
المنشود.

وإذا كان الأمر كذلك فهل يحق لنا التنكر للتوجه
والخيار أو التفريط في النتيجة؟
أيتها السيدات، أيها السادة،

إن الاجراءات المتخذة والمبادرات الإرادية
الإضافية خاصة منها المبادرة بتوسيع متابعة
الانتخابات إلى الملاحظين الدوليين، إلى جانب
اللجنة الوطنية المستقلة، إن من شأن هذه الاجراءات
أن تزيد في تعزيز الثقة وتحقق الشفافية وتشيع

اختيار المترشح الأكثر جدارة بالفوز بشرف خدمة
الجزائر.

أيتها السيدات، أيها السادة،
إن من حق الشعب الجزائري أن يُجازى بانتخابات
رئاسية جيدة وحملة انتخابية نظيفة.

كما أن من واجب المترشحين "لأسمى مسؤولية
في الدولة" ومسانديهم ، تأمين هذه الأجواء لأن
انتهاج أسلوب القذف والشتم والتجريح في هذه
المناسبة سيلحق ولا شك الضرر بسمعة البلاد
وبمكانة ومصداقية المتنافسين أنفسهم وبالمقابل
فإن الابتعاد عن هذا النهج سوف يرفع من مكانة
المتنافسين ويزيدهم شأنًا في نظر المواطنين،
والأجانب؛ وتعطي الانتخابات الجدية والمصداقية
المنشودة.

وكيفما كان الحال فإننا ندرك جميعاً أن شعبنا
الجزائري يعيش زمانا لا تصمد فيه الخطب مهما
كان حماس لهجتها وبلاغة كلمات أصحابها وهو لا
ينقصه الذكاء (أي الشعب) ولا حسن التقدير
لاتخاذ القرار المناسب والخيار الذي يتماشى
وأهمية الحدث وعلى أساس المعطيات الموضوعية
الملموسة والخلاصات الرقمية ، والحجج الدامغة
التي يبني عليها الموقف من هذا المترشح أو ذلك.
زملائي وزميلاتي ،

يدرك الجميع أن الانتخابات الرئاسية حدث هام
لأن الرئيس في نظامنا الدستوري ، يشكل حجر
الزاوية لنظامنا السياسي، ولهياكل التسيير ضمن
مؤسساتنا فهو يجمع من سلطات الدولة ما لا يتوفر
لمثله في أية هيئة دستورية أخرى.

فهل يجوز أمام حساسية المنصب وهيئته القبول
بحملات شتم وتجريح تشن على المترشحين أو
تقوم فيما بينهم؟

أفلا يجب التنبيه من الآن إلى المخاطر التي قد
تنجم عن مثل هذه التجاوزات؟

أفلا يجب الدعوة إلى ضرورة تكثيف الجهود
لتجنيب من يحظى بثقة واختيار الشعب الجزائري
حملات الإساءة التي تؤثر على مكانته وهيئته
وموقعه الدستوري؟

زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، السادة الحضور الكرام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أعرض على سيادتكم فيما يلي تقرير لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة بشأن أربعة (04) أعضاء جدد.

طبقاً لأحكام المادة 104 من الدستور والمادتين 3 و4 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛

وبمقتضى قرار المجلس الدستوري رقم 05/ق.م.د/04 المؤرخ في 27 ذي القعدة عم 1424 الموافق 20 يناير سنة 2004، المتعلق بإلغاء الاقتراع الذي جرى في 15 يناير سنة 2004 بولاية تيسمسيلت قصد تجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين؛

وبناء على التبليغ رقم 74/م.د/ر المؤرخ في 31 يناير 2004 الخاص بإعلان المجلس الدستوري رقم 03/إ.م.د/04 المتعلق بنتائج تجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين بولاية تيسمسيلت؛

وبمقتضى إعلان رقم 03/إ.م.د/04 مؤرخ في 09 ذي الحجة عام 1424 الموافق 31 يناير سنة 2004، يعدل الإعلان رقم 02/إ.م.د/04 المؤرخ في 24 ذي القعدة عام 1424 الموافق 17 يناير سنة 2004،

المعدل والمتمم للإعلان رقم 01/إ.م.د/04 المؤرخ في 11 ذي القعدة عام 1424 الموافق 4 يناير سنة 2004، المتضمن نتائج تجديد نصف أعضاء مجلس الأمة المنتخبين؛

وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 62/04 المؤرخ في 4 محرم عام 1425 الموافق 25 فيفري سنة 2004 المتضمن تعيين السيدين عبد الغني عقبي ومصطفى شلوفي عضوين في مجلس الأمة؛

وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 63/04 المؤرخ في 4 محرم عام 1425 الموافق 25 فيفري سنة 2004، المتضمن تعيين السيد لزهاري بوزيد عضواً في مجلس الأمة خلفاً للسيد مراد رجيمي، الذي دعي لوظيفة عضو في الحكومة؛

عقدت لجنة إثبات العضوية في مجلس الأمة اجتماعاً يوم الأربعاء 03 مارس 2004، برئاسة السيدة زهرة ظريف بيطاط رئيسة اللجنة، وبحضور

الإحساس بالطمأنينة لدى المواطنين والمواطنات. إن كل آمالنا، أيتها السيدات، أيها السادة، معلقة على نجاح الاستحقاق المرتقب، باعتباره محطة تضعنا على مشارف المستقبل الواعد.

أيتها السيدات، أيها السادة، عن عمد تلافيت الحديث عن القضايا الداخلية المتعلقة بترتيب أمور البيت لأننا ارتأينا تركها للحوار الذي شرعنا فيه من مدة مع ممثلي الحساسيات السياسية التي أصبح يضمها مجلسنا. كما أنني أجلت الحديث عن جدول الأعمال الخاص بهذه الدورة لأننا تركنا مهمة معالجته إلى هيئاتنا المختصة داخلياً أي ضمن مجلس الأمة وإلى المجلس الشعبي الوطني والحكومة وفقاً للقواعد والأسس التي باسمرار اعتمدها.

وفي الأخير بودي تجديد الشكر للسيد رئيس المجلس الشعبي الوطني والسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة الوزراء، والسادة أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، لحضورهم معنا ومشاركتنا المناسبة، لكم جميعاً الشكر والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

(تصفيق)

شكراً. نوقف الجلسة لمدة نصف ساعة ثم نعود بعدها للاستماع إلى تقرير لجنة إثبات العضوية بشأن أعضاء مجلس الأمة الجدد والجلسة موقوفة.

إيقاف الجلسة على الساعة الثالثة والدقيقة الرابعة والخمسين واستئنافها على الساعة الرابعة والدقيقة الثانية والعشرين مساءً.

السيد الرئيس: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. نستأنف أشغال جلستنا هذه بالاستماع إلى تقرير لجنة إثبات العضوية بشأن الأعضاء الأربعة الجدد والكلمة للسيد مقرر اللجنة.

السيد المقرر: بسم الله الرحمن الرحيم. سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، زميلاتي،

أعضاء اللجنة، قامت خلاله بتفحص ملفات الأعضاء الجدد.

وعليه، فإن اللجنة تصرح بإثبات العضوية في مجلس الأمة للسادة:

- محمد قانيت، منتخب عن ولاية تيسمسيلت؛
- عبد الغني عقبي، معين؛
- مصطفى شلوفي، معين؛
- لزهاري بوزيد، معين مستخلف.

لكم هو، سيدي الرئيس، زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة المحترمين، تقرير لجنة إثبات العضوية لأربعة أعضاء جدد، المعروض عليكم للمصادقة.

شكرا على حسن الإصغاء، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد المقرر.

طبقا لأحكام المادة 03 من النظام الداخلي لمجلس الأمة أعرض هذا التقرير للمصادقة.

الرجاء من المصوتين بنعم أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
الرجاء من المصوتين بلا أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.
الرجاء من الممتنعين أن يرفعوا أيديهم..... شكرا.

وعليه، أعتبر أن مجلس الأمة قد صادق على تقرير لجنة إثبات العضوية وأثبت بالتالي عضوية الأعضاء الأربعة الجدد، الذين تليت أسماؤهم قبل قليل، ضمن أعضاء مجلس الأمة.

وبودي بهذه المناسبة أن أرحب بهم - باسمكم جميعا - وأهنئهم على تعزيز صف عائلة مجلس الأمة وأتمنى أن يكون وجودهم وجهدهم بمثابة إضافة إلى عمل مجلس الأمة.

أتمنى التوفيق للجميع والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الرابعة والدقيقة

الثامنة والعشرين مساء.

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الثلاثاء 17 محرم 1425 هـ

الموافق 09 مارس 2004م

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587